منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

أهداف التنمية المستدامة

16 أكتوبر / تشرين الأول 2023

يوم الأغذية العالمي

المياه هي الحياة هي الغذاء

لا تتركوا أي أحد خلف الركب

©FAO/Olivier Asselin

تصرفوا وكأنّ حياتنا – وغذاءنا – يعتمدان عليها

تعدّ ندرة المياه واحدة من أهم المسائل الإنمائية في عصرنا. ومع ذلك، فإنّ هشاشة مواردنا المائية قد لا تكون ماثلة للعيان على الدوام، وهي تتباين بين منطقة وأخرى في العالم. وقد يعزى ذلك إلى أنّ الكثيرين منا يرون المياه في كل مكان في حياتنا اليومية وفي اقتصادنا، **ومن الصعب تصوّر أنه في وقتنا الراهن، هناك 2.4 مليارات شخص يعيشون في بلدان تعاني من إجهاد مائي.**[1,2]

وحين نرى زرقة كوكبنا، قد ننسى بسهولة أنّ **نسبة المياه العذبة على هذا الكوكب هي 2.5 في المائة فقط.**[3] وأنّ مخزون المياه غير موزّع بالتساوي على الإطلاق. وهو آخذ بالانحسار سريعًا.

وقد تعددت الأسباب، لكنها جميعها من صنع الإنسان. والنتيجة هي انحسار متزايد للمياه التي نستخدمها للشرب وزراعة المنتجات الغذائية وإنتاج السلع التي نحتاج إليها - وإدامة النظم الإيكولوجية التي نعتمد عليها.

وفي الكثير من الأحيان، إنّ أوّل من يشعر بالأزمة وأكثر من يتأثر بها هم أولئك الذين يعيشون في مناطق تندر فيها المياه ويعانون من ضعف في قدرتهم على التأقلم. **وبما أننا ملتزمون بعدم ترك أي أحد خلف الركب، فإنّ العمل من أجل المياه لا يمكن تأجيله.**

وبما أنّ نحو **ثلاثة أرباع كمية المياه العذبة تستخدم في الزراعة،** فإنّ تغيير طرق إنتاجنا لأغذيتنا وألياقنا ومنتجاتنا الزراعية الأخرى من شأنه أن يترك الأثر الأكبر.[3] وستكون هنا أيضًا العواقب وخيمة في حال فشلنا في العمل.

وما لم نتخذ الإجراءات اللازمة، فإننا نسير باتجاه زيادة استخدامنا للمياه في الزراعة بمقدار يزيد عن الثلث بحلول عام 2050.

ومعنى ذلك أننا، جميعًا على وشك أن نصل إلى نقطة اللاعودة، ولا شك أنّ تغير المناخ سيفاقم تحديات المياه التي نواجهها.

ونحن قادرون ومجبرون على إيجاد طرق تمكننا من إنتاج المزيد باستخدام قدر أقل من الموارد. ولا بدّ أن نحمي مواردنا الحالية من المياه العذبة ونظم الأغذية المائية من التلوث وتأثيرات تغير المناخ، ويجدر بنا أن نضمن قدرًا أكبر من المساواة في وصول الناس إلى المياه. بمعنى آخر، ينبغي علينا أن نتعامل مع ما تبقى من مياهنا وكأنّ حياتنا – وغذاءنا – يعتمدان عليها.

فهم التحديات

©FAO/Marco Longari

خلال العقدين الماضيين، **ساهم كل واحد منا بفقدان خُمس كمية المياه العذبة** المتوفرة لنا، بصورة عامة.[3]

وكان الأمر أسوأ بكثير بالنسبة إلى بعض الناس. إذ بلغ فقدان المياه العذبة في بعض المناطق قرابة الثلث.

وقد خلّف **النمو السكاني السريع والتوسع الحضري والتنمية الاقتصادية وتغير المناخ** آثارًا واضحة على مواردنا المائية. وحين اقترنت تلك الأمور **بتلوث المياه والإفراط في استخراجها وسوء إدارتها** بشكل عام، أدى ذلك إلى نشوء مزيج معقد من التحديات.

ولكي نوضح جسامة تحدٍ واحد فحسب من تلك التحديات، هناك نسبة تزيد عن 80 في المائة من مياه الصرف الصحي في العالم تصل إلى الطبيعة من دون معالجتها.

وإنّ تلوث المياه الناجم عن ذلك يؤثر علينا جميعًا، بما في ذلك قرابة 600 مليون شخص يعملون في مصايد الأسماك من أجل كسب لقمة العيش.[4]

ويتأثر الناس بتحديات المياه بصورة متباينة. لا سيما في المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي، حيث يمكن أن يخلّف أي تغير مهما كان صغيرًا أثرًا كبيرًا على حياة الناس. وغالبًا ما يكون الأشخاص الأشد تأثرًا بندرة المياه هم صغار المنتجين في البلدان المنخفضة الدخل الذين يكافحون بشكل أساسي من أجل تلبية احتياجاتهم اليومية من المياه والغذاء والخدمات الأساسية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على النساء والفتيات والشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين. **وغالبًا ما تؤدي الإدارة السيئة للمياه إلى نشوب نزاعات**. وقد تقوم مجموعات مختلفة من الناس باستخدام مصدر المياه نفسه بصورة سلمية لمدة طويلة من الزمن، لكن حين تغدو مياه ذاك المصدر شحيحة، قد يقع الخلاف بين المزارعين والأشخاص المعتمدين على الغابات والرعاة وغيرهم حول من لديه الحق في استخدامها وحدود ذاك الحق. ويفرض هذا الأمر تحديات أمام النظم المحلية لحوكمة المياه والأطر القانونية

الوطنية التي لا تعترف على الدوام بالحقوق العرفية في استخدام تلك الموارد المائية ولا تدرك التغيرات التي تطرأ على الاحتياجات.

وضف إلى ذلك كلّه أنّ **الأحداث المناخية القصوى آخذة في الازدياد – ومعظمها يتعلق بالمياه**. إذ كانت نسبة تقارب 74 في المائة من إجمالي الكوارث التي وقعت بين عامي 2001 و2018 مرتبطة بالمياه، ونجمت عنها أضرار اقتصادية قاربت قيمتها 700 مليار دولار أمريكي.[5]

وقد زاد عدد الكوارث المتعلقة بالفيضانات إلى أكثر من الضعف منذ عام 2000، وزادت وتيرة حالات الجفاف ومدتها بمقدار الثلث تقريبًا.
وينبغي لنا جميعًا أن نرى بوضوح التهديدات التي يفرضها وجود كميات قليلة للغاية أو كبيرة جدًا من المياه على أمننا الغذائي ونظمنا الإيكولوجية ورفاهنا. وعلينا أن ندرك أيضًا الحاجة الملحة إلى العمل من أجل ضمان مستقبل ينعم بالأمن المائي للجميع.

تتبّع استنزاف المياه الجوفية بواسطة الأقمار الاصطناعية

تشكل المياه الجوفية نسبة 99 في المائة من المياه العذبة السائلة على اليابسة.[3] وهي مصدر ربع الكمية الإجمالية من المياه التي نستخدمها في حياتنا اليومية. لكن للأسف يساء فهمها ورصدها وإدارتها. ونتيجة لذلك، باتت المياه الجوفية حاليًا مستنزفة أو ملوثة في بقاع عديدة من العالم. وهذا ما دعا المنظمة إلى استحداث أدوات تساعد الحكومات والمجتمعات المحلية على إدارة المياه الجوفية.

ومن تلك الأدوات **بوابة إنتاجية المياه (WaPOR) التابعة للمنظمة**. وهي تستخدم تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية كوسيلة لتقدير استهلاك المياه الجوفية وسحبها بصورة آنية تقريبًا من خلال قياس "النتح التبخري"؛ أي المياه التي تستهلكها المحاصيل والنباتات الأخرى من أجل نموها.

وتوفر أداة بوابة إنتاجية المياه بيانات متاحة للجميع في أقاليم العالم كافة. ومن شأن تلك البيانات أن تساعد الحكومات والمزارعين على رصد إنتاجية المياه في الزراعة وتحديد النواحي التي يمكن فيها الحد من فقدان المياه، مثلًا عن طريق تحديث نظم الري أو تحسين إدارة المياه أو زراعة أنواع أخرى من المحاصيل أو تغيير مواعيد زراعتها بحيث تكون مؤاتية أكثر ومتكيفة بصورة أكبر مع الظروف المناخية.
وبفضل خطط العمل هذه المصممة مسبقًا، سيتلقى المزارعون دعمًا مناسبًا لكل سياق على حدة قبل أن يخسروا كل ما لديهم، في فترة يكونون فيها قادرين على حماية معظم أصولهم، مثل الثروة الحيوانية والمحاصيل، ومن التعافي بسرعة بعد تعرضهم لأي خسائر.

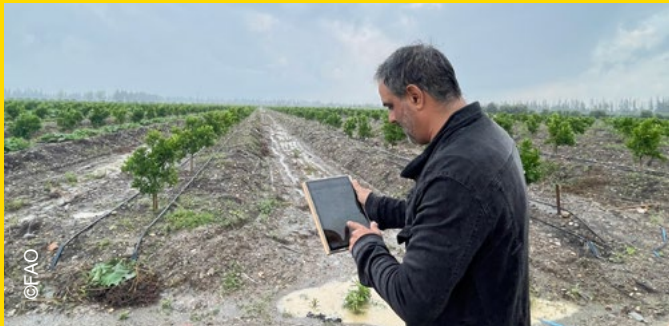

اتخاذ إجراءات استباقية بشأن ظاهرة إلنينيو

تشهد أجزاء من المحيط الهادئ ارتفاعًا كبيرًا في درجات الحرارة كل سنتين إلى سبع سنوات نتيجة ظاهرة طبيعية تُعرف باسم إلنينيو. وهي تؤدي إلى اضطراب الأنماط الطبيعية لهطول الأمطار وتسبب أحداثًا مناخية قصوى في مناطق مختلفة من العالم قد تصل مدتها إلى 18 شهرًا، بما في ذلك حالات الجفاف والفيضانات.

وسعيًا إلى التأهّب لإمكانية وجود حاجة إلى دعم المجتمعات المحلية المعرضة للخطر على وجه السرعة، تعدّ المنظمة والدول الأعضاء الشريكة والشركاء في الأمم المتحدة بروتوكولات للعمل الاستباقي. وهذا يعني أنه إذا تحققت التوقعات في أي من تلك الأماكن وتجاوزت العتبات التي تفرض اتخاذ الإجراءات الاستباقية، فإن المنظمة جاهزة للعمل بصورة مبكرة من أجل حماية سبل عيش الأسر الزراعية الضعيفة. كما جرى وضع إجراءات عملية موحدة بغية تسريع التدخلات في الوقت المناسب في حالات الطوارئ، مثل إنشاء مخازن للبذور على مستوى المجتمعات المحلية وتقييم الاحتياطيات الغذائية الاستراتيجية وتعزيز حملات مراقبة صحة الحيوان.

وبفضل خطط العمل هذه المصممة مسبقًا، سيتلقى المزارعون دعمًا مناسبًا لكل سياق على حدة قبل أن يخسروا كل ما لديهم، في فترة يكونون فيها قادرين على حماية معظم أصولهم، مثل الثروة الحيوانية والمحاصيل، ومن التعافي بسرعة بعد تعرضهم لأي خسائر.

إيجاد الحلول اللازمة

تبدأ الخطوة الأولى لترشيد إدارة المياه بعقد الشراكات. ومعنى ذلك أنه يتعين على الحكومات التعاون مع الباحثين والأعمال التجارية والمجتمع المدني، متى أمكن ذلك، من أجل إيجاد حلول تضمن أمن المياه للأجيال القادمة.

ويتعين على الحكومات أن ترسم سياسات قائمة على العلوم والأدلة وأن تستفيد من البيانات والابتكار، وأن تقوم بالتنسيق بين القطاعات من أجل تخطيط المياه وإدارتها بشكل أفضل. ونظرًا إلى الترابط الوثيق بين المياه والطاقة والغذاء، لا بد للسياسات، لكي يكتب لها النجاح، أن تدير المصالح المتضاربة في أغلب الأحيان من دون المساس بسلامة نظمنا الإيكولوجية.

وسيشمل جزء كبير من تلك الإدارة إيجاد طرق من أجل إنتاج المزيد من المنتجات الزراعية باستخدام قدر أقل من المياه. لكنّ ذلك يعني أيضًا الوقاية من تدهور المسطحات المائية وجودة المياه، واستعادة ما تضرر من الأراضي والنظم الإيكولوجية المائية. أي ضمان وصول الناس، بصرف النظر عن هويتهم ومكان عيشهم، إلى قدر كافٍ من المياه النظيفة وإلى سبل مقاومة الصدمات المناخية.

وبما أنّ تغير المناخ يزيد من التقلبات في أنماط هطول الأمطار وحالات الإجهاد المائي والأحوال المناخية القصوى، إلى جانب تزايد وتيرة حالات الجفاف والفيضانات وطول مدتها، فإنّ تنفيذ السياسات التي تبقي الاحترار العالمي عند 1.5 درجات مئوية سيكون جزءًا مهمًا من الحل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى البرامج الهادفة إلى حماية الفئات الأضعف.[6]

ولكي تنجح تلك السياسات، لا بدّ من دعمها من خلال **زيادة الاستثمارات والتشريعات والتكنولوجيات والنُهج الابتكارية وتنمية القدرات**. ومعنى ذلك توجيه قدر أكبر من الاستثمارات والبحوث نحو تفعيل الري ومعالجة مياه

©FAO/Karen Minasyan

الصرف الصحي وإعادة استخدامها، على سبيل المثال، بالإضافة إلى نُهج الاقتصاد الدائري والإدارة المتكاملة للتربة والمياه. كما أنّ الاستثمارات في البنية التحتية، مثل الري والسدود، هي على القدر نفسه من الأهمية.

وينبغي لتلك السياسات أيضًا أن تحفز المزارعين والأعمال التجارية على المشاركة.

ولا بدّ أن يصبح المزارعون عملاء لإدارة المياه وأن يجري تزويدهم بالأدوات المناسبة لتحقيق ذلك على نحو مستدام. ويقوم المزارعون والسكان المعتمدون على الغابات ومنتجو الثروة الحيوانية والعاملون في الاقتصاد الأزرق بإدارة المياه بالفعل بصورة يومية. لذلك فإنّ دعمهم وتشجيعهم على الأخذ بزمام المبادرة من أجل إيجاد حلول خاصة بالمياه وتطبيقها هو الإجراء البديهي والذكي في الوقت نفسه. غير أنّ ذلك لن يتحقق من دون تزويدهم بالتكنولوجيات المناسبة والتدريب والمعلومات وإشراكهم في جميع مراحل التخطيط وعملية صنع القرار. وتتمثل الخطوة الأولى في إدارة المياه في اختيار التنوع البيولوجي الصحيح واستخدامه في نظم الإنتاج بحيث يتضمن السلالات المحلية من الثروة الحيوانية والمحاصيل والنباتات (بمختلف أصنافها وأنواعها) القادرة على الصمود والمتكيفة مع البيئة المحلية.

ولا بدّ أن تصبح الأعمال التجارية مشرفة على المياه. وهذا يعني تقديم التزامات ملموسة بتحسين كفاءة استخدام المياه وتقليل التلوث عبر سلسلة الإمداد. ولن يعود ذلك بالنفع على الطبيعة والمجتمع فحسب، بل على الأعمال التجارية أيضًا. إذ إنّ التعامل بحزم مع إدارة المياه يمكن أن يعزز سمعتها وأرباحها وأن يساعدها على تجنب المخاطر التي قد تفرضها ندرة المياه أو الفيضانات أو التلوث أو تشديد الأنظمة على عملياتها في المستقبل.

ولا بدّ لنا جميعًا أن نتوقف عن اعتبار المياه أمرًا مسلمًا به. وإنّ اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المنتجات التي نشتريها والحد من هدر المياه ومنع التلوث هي طرق سهلة يمكن للجميع المساهمة من خلالها في العمل الإيجابي من أجل مستقبل الغذاء والإنسان وكوكب الأرض.

تحسين إدارة حيازة المياه من أجل تعزيز السلام

غالبًا ما تسبب ندرة المياه احتدام المنافسة بين مختلف الفئات. فالمزارعون، على سبيل المثال، ليسوا دائمًا على استعداد لتقاسم مواردهم المائية المحدودة مع الرعاة الرحل لسقاية ماشيتهم.

ويعتمد الكثيرون، لا سيما في المناطق الريفية، على القواعد العرفية بدلًا من الحقوق القانونية الرسمية. وينطبق ذلك على الشعوب الأصلية أيضًا. لذلك فإنّ عمليات تقييم **تقييم حيازة المياه التي تجريها المنظمة** تبحث في العلاقات القائمة بين السكان والموارد المائية في منطقة بعينها، سواء أكانت مستندة إلى القوانين الرسمية أو إلى الأعراف والتقاليد.

ومن شأن النظر إلى مختلف نظم الحقوق أن يساعد الحكومات والقادة المحليين على فهم الاحتياجات من المياه وحوكمتها وتسوية النزاعات والحرص على تقاسم الموارد المائية بصورة منصفة. وفي بعض الحالات، يعني ذلك توسيع نطاق القوانين لكي تشمل الفئات غير المحمية. ومن شأن الحوار العالمي بشأن حيازة المياه الذي تيسره المنظمة بين عامي 2022 و2026 أن يجمع البلدان الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى بصورة منتظمة من أجل مناقشة المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة المسؤولة للموارد المائية. ويتمثل الهدف النهائي في تعزيز السلام وضمان أمن جميع مستخدمي المياه حين يستخدمونها من أجل صحتهم ومرافق الصرف الصحي لديهم وأمنهم الغذائي وسبل عيشهم، من دون المساس باحتياجات النظم الإيكولوجية الصحية.

©FAO/Luis Tato

التعاون مع البلدان بشأن العمل من أجل المياه

بما أنّ قرابة ثلاثة أرباع كمية المياه العذبة التي نسحبها تُستخدم في الزراعة، تحتلّ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) مكانة فريدة تمكّنها من تقديم حلول لمواجهة التحديات المتصلة بندرة المياه.[3] وينطبق الأمر نفسه على الكوارث المتعلقة بالمياه، بما فيها حالات الجفاف والفيضانات، التي يؤثر العديد منها على الأسر الزراعية بصورة غير متكافئة.

وهذا ما دعا المنظمة إلى العمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية من أجل رسم خرائط طريق وطنية للمياه تقودها البلدان وتعود ملكيتها لها، وهي أداة تهدف إلى تعزيز التنسيق بين القطاعات بشأن المياه على المستوى الوطني. وتعمل المنظمة في هذا الاتجاه على زيادة فرص حصول المزارعين على المياه والتمتع بحقوقهم فيها كجزء من جهودها الرامية إلى تحسين حوكمة المياه. وتعكف المنظمة بموازاة ذلك على زيادة وصول المزارعين إلى المياه وتعزيز حقوقهم فيها باعتبار ذلك جزءًا من جهودها المبذولة في سبيل تحسين إدارة المياه. وهي تساعد المجتمعات العاملة في صيد الأسماك والزراعة على التكيف مع تغير المناخ وزيادة المنافع الناجمة عن إنتاجهم. كما أنها تشجع الاستثمارات في البنية التحتية المائية والري وتعمل مع الحكومات على إدارة مخاطر الجفاف قبل أن تتحول إلى أزمات.

وعلى سبيل المثال، قامت المنظمة **بإعادة الري في الجمهورية العربية السورية** إلى 80 000 هكتار من الأراضي الزراعية بين عامي 2011 و2023. ويعود ذلك، وغيره من العمل الجاري، بالفائدة على نصف مليون أسرة زراعية.

وتعمل المنظمة في **أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ** عشرة بلدان من أجل تعزيز قطاعات مصايد الأسماك فيها من خلا **تحسين سلاسل القيمة**. حيث يكتسب صغار صيادي الأسماك ومربو الأحياء المائية مهارات تساعدهم على الوصول إلى أسواق جديدة، بموازاة حماية أرصدة الأسماك والبيئة.

وتقوم المنظمة بمساعدة المزارعين في **السلفادور**، وهي قلب الممر الجاف في أمريكا الوسطى، على **استعادة النظم الإيكولوجية والموارد المائية** عن طريق إعادة غرس الأشجار الأصلية التي تزيد احتباس المياه في التربة. وقد ساعد المشروع المجتمعات المحلية على بناء أكثر من 30 مشتلًا للأشجار واستعادة ما يزيد عن 17 000 هكتار من النظم الإيكولوجية الحيوية من خلال ممارسة الحراجة الزراعية.

وفي شمال **الصومال**، حيث تسببت الفيضانات المفاجئة في نزوح المجتمعات المحلية وألحقت أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية والأراضي الزراعية، تقوم المنظمة ببناء سد سيكون بمثابة مخزون احتياطي للمياه وحاجز لمنع الفيضانات. وستساهم المنظمة كذلك في تجديد المراعي التي ستحافظ على تغذية الثروة الحيوانية وصحتها.

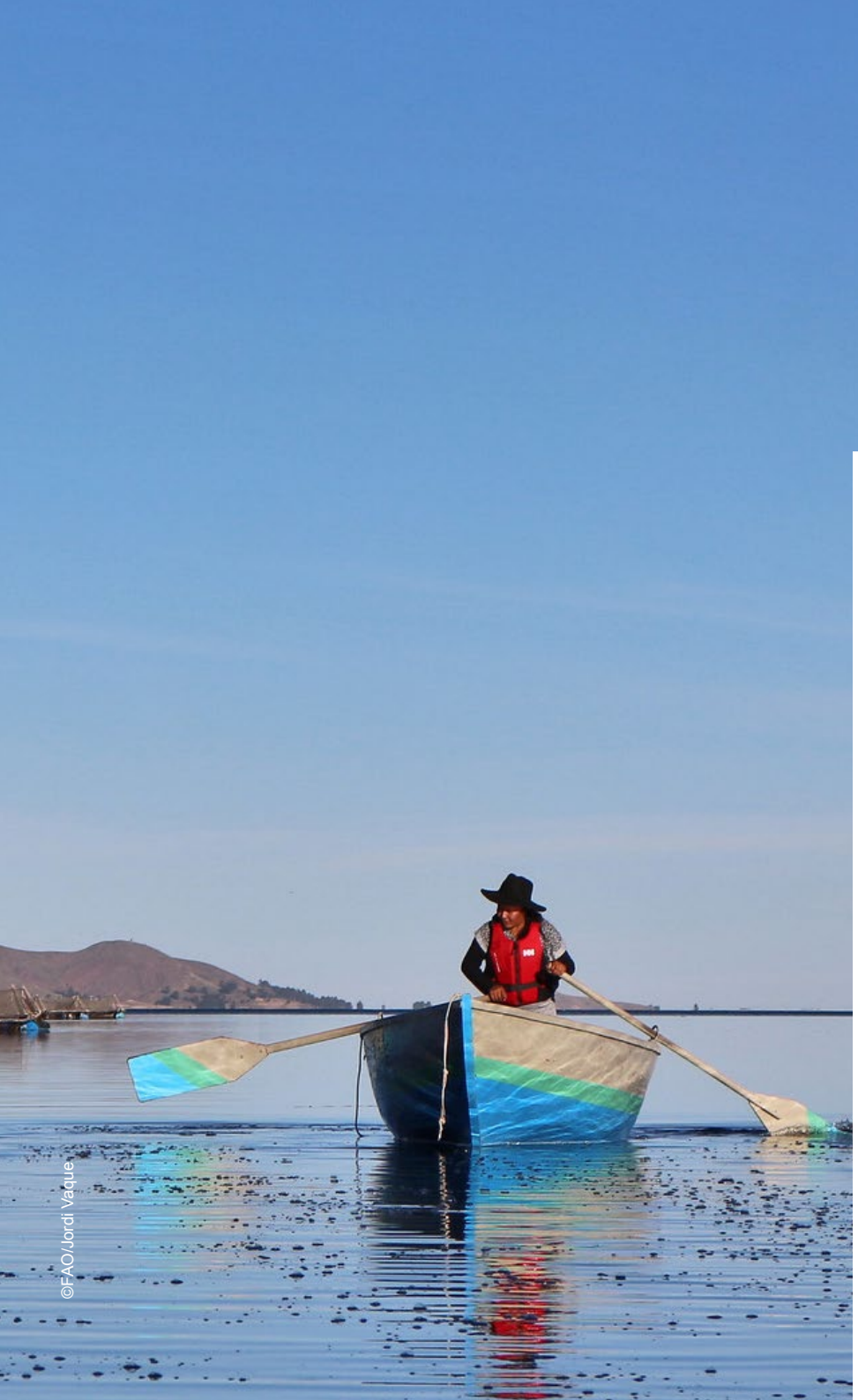
©FAO/Jordi Vaque

وفي **بوركينا فاسو** وكابو فيردي وتشاد و**غامبيا** و**مالي** و**النيجر** و**السنغال**، تقوم مبادرة المليون صهريج في منطقة الساحل التابعة للمنظمة باستخدام نظم تجميع مياه الأمطار وتخزينها لمساعدة المجتمعات المحلية الضعيفة، خاصة النساء، وتوفير مياه الشرب الآمنة وتحسين إنتاج الأغذية والتغذية وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات المائية.

وتقوم منظمة الأغذية والزراعة، بصفتها المنظمة المضيفة **للإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة**، بالجمع بين الوكالات الحكومية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في جميع أنحاء العالم بغية تشاطر المعارف وتصميم سياسات واستراتيجيات وبرامج جديدة تبني القدرة على تكييف الزراعة مع ندرة المياه.

وتعمل المنظمة مع البلدان أيضًا على تنفيذ النقاط الرئيسية الواردة في برنامج عمل المياه للأمم المتحدة في ما يتعلق بخرائط الطريق الوطنية للمياه وحيازة المياه وإدارة مخاطر الجفاف والبيانات الخاصة بالمياه ورصد عملية التبخر. وكان برنامج العمل ثمرة مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 الذي أدت فيه منظمة الأغذية والزراعة دورًا مركزيًا.

الجمع بين زراعة الأرزّ واستزراع الأسماك في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

تعمل المنظمة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مع مزارعي الأرزّ من أجل إعادة الممارسة القديمة المتمثلة في تربية الأسماك في حقول الأرزّ. وعند دمج تربية الأسماك في حقول الأرزّ، فإنّ ذلك لا يعود بمنافع إضافية على المزارعين فحسب، بل إنه أيضًا طريقة طبيعية لمكافحة الآفات وتسميد المحاصيل وتعزيز التنوع البيولوجي في المناظر الطبيعية.

وتتغذى الأسماك على الحشرات، بينما تغذي المياه الغنية بالميكروبات الأرزّ. وكانت هذه الممارسة متبعة منذ الاف السنين لكنها فقدت حظوتها في العقود الماضية بسبب تكثيف الإنتاج واستخدام مبيدات الآفات.

وأصبحت هذه الممارسات الحديثة غير مستدامة بيئيًا بشكل متزايد. وهذا ما دعا المنظمة إلى العمل مع وزارة الزراعة في لاو، من خلال **مبادرة الأرزّ الإقليمية** التي أطلقتها المنظمة من أجل مساعدة المجتمعات الزراعية المحلية على إجراء تغييرات بسيطة في أسلوب زراعتها لمضاعفة مواردها المائية وعائداتها. وكانت النتيجة الحصول على المزيد من الأغذية باستخدام قدر أقل من المياه والحد من الفقر وزيادة سلامة البيئة.

تعرفوا على الوقائع

يجري إنتاج نسبة **95** في المائة من **غذائنا على البرّ** وأساسه التربة والمياه.[3]

الزراعة مسؤولة عن نسبة **72** في المائة من كميات **المياه العذبة التي يتم سحبها في** العالم. وتستخدم البلديات نسبة **12** في المائة لتزويد **الأسر** المعيشية والخدمات، في حين تستخدم **الصناعات** نسبة **16** في المائة.[3]

يعيش حاليًا **2.4 مليارات شخص في بلدان تعاني من الإجهاد المائي**. ويقطن نحو **10** في المائة من مجمل سكان العالم في بلدان تعاني من **إجهاد مائي شديد وحرج**.[1,2]

يجري ضخ نسبة تزيد عن **80** في المائة من **مياه الصرف الصحي** في العالم في **البيئة من دون معالجتها**.[7,8,9]

من المتوقع أن يزيد **الطلب** العالمي **على المياه** المستخدمة في **الزراعة** بنسبة **35** في المائة بحلول عام 2050.[10]

ثلاثة أرباع الكوارث الواقعة بين عامي 2001 و2018 **كانت متصلة بالمياه**. وقد ألحقت أضرارًا اقتصادية ناهزت قيمتها **700 مليار دولار أمريكي**.[5]

منذ عام 2000، ارتفع عدد الكوارث **المرتبطة بالفيضانات بنسبة 134** في المائة. كما زادت وتيرة حالات **الجفاف** ومدتها بنسبة **29** في المائة.[11]

الأراضي الرطبة - أغنى النظم الإيكولوجية بالتنوع البيولوجي - تزول بوتيرة أسرع **ثلاث مرات من وتيرة** زوال الغابات. وقد خسرنا نسبة تقارب **85** في المائة منها على مدى السنوات الثلاثمائة الماضية.[12]

الحفاظ على **الاحترار العالمي** عند **1.5 درجات مئوية** عوضًا عن درجتين (2) مئويتين سيعود بالفائدة على الموارد المائية و**سيخفّض الإجهاد المائي** الناجم عن تغير المناخ.[6]

ويعتمد **600 مليون** شخص على الأقل بصورة أو بأخرى على **النظم الغذائية المائية** من أجل كسب عيشهم. وهي أساسية لضمان التغذية والأمن الغذائي.[13]

يجري هدر نسبة **17 في المائة** من **الأغذية** المتاحة للمستهلكين حول العالم كل عام، وتهدر معها **المياه الثمينة** التي استخدمت في إنتاجها.[4]

اتخاذ الإجراءات

الحكومات

- **أسندوا الأولوية للمياه في السياسات والخطط في جميع القطاعات،** مع مراعاة آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويشتمل ذلك على إعطاء حوافز للمزارعين والأعمال التجارية من أجل استخدام المياه على نحو مستدام.
- **تعرفوا على التحديات الماثلة أمام مياهكم.** استخدموا الأدوات الخاصة بالبيانات المتاحة من أجل التعرف على المحاسبة المتعلقة بالمياه وإنتاجية المياه في بلدكم وقوموا بتنظيم عمليات تقييم للحيازة بغية فهم طريقة توزيع حقوق المياه.
- **قوموا بتصميم خرائط طريق واستراتيجيات وطنية للمياه** تأخذ في الاعتبار احتياجات الزراعة وجميع القطاعات الأخرى، من خلال عقد حوارات تشاركية تقودها البلدان.
- **استثمروا في كفاءة المياه** عن طريق تطوير البنية التحتية مثل نظم الري.
- **قوموا بإدارة الموارد المائية بأسلوب متكامل** يأخذ في الحسبان جميع الجهات المستخدمة من قطاعات مصايد الأسماك والغابات والزراعة وغيرها. ويتضمن ذلك الإدارة المتكاملة للمياه والتربة.
- **اعملوا على زيادة القدرة على الصمود ونظم الحماية الاجتماعية** من خلال توسيع برامج التحويل النقدي والمساعدات العينية والإعانات، لكي تتمكن الفئات الأشد ضعفًا من الوصول إلى المياه والصمود أمام آثار الظواهر المناخية القصوى.
- **شاركوا في الحوار العالمي بشأن حيازة المياه** من أجل تحديد مبادئ الحوكمة المسؤولة للموارد المائية.

الباحثون والمجتمع المدني والأعمال التجارية

- **شجّعوا الابتكار**.
- **أرشدوا سياسات المياه والزراعة** وقدموا المشورة لعمليات صنع القرار.
- **تشاطروا المعارف** والبيانات والمهارات.
- **كونوا دعاة** للتغيير.
- **ادعوا إلى المساءلة والمشاركة** في عملية صنع القرار.
- أوجدوا طرقًا ابتكارية من أجل **إنتاج السلع باستخدام قدر أقل من المياه**.

المزارعون

- استخدموا **مبيدات الآفات والأسمدة وتخلصوا منها بصورة صحيحة**.
- **اعملوا على إدارة المياه على نحو أكثر كفاءة،** انطلاقًا من عملية تدقيق متعلقة بالمياه واستخدام خدمات الري الاستشارية لمعرفة النواحي التي يمكنكم توفير المياه فيها. ولا تنسوا التحقق بصورة منتظمة من وجود تسريبات للمياه.
- **اعتمدوا ممارسات زراعية مستدامة وذكية مناخيًا** تعود بمنافع أكبر من استخدام المياه.
- **تشاطروا واجبات جمع المياه بصورة متساوية** بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات لكي يتسنى للجميع تخصيص وقت للأنشطة الأخرى، بما فيها الأنشطة المدرسية.

واجبنا جميعًا

- **أن نختار الفواكه والخضار الطازجة والموسمية** – فإنتاجها يستهلك كمية أقل من المياه.
- **أن نحد من هدر الأغذية**. فذلك يعني هدر قدر أقل من المياه.
- **أن نقتصد في استخدام المياه**. ويتضمن ذلك استخدام قدر أقل من الطاقة، إذ إنّ توليد معظمها يتمّ باستخدام المياه.
- **أن نتسوق بصورة مستدامة**. ويشتمل ذلك على شراء الأسماك ذات بطاقات التوسيم البيئية وكذلك الألياف مثل القطن، التي تتطلب كمية أقل من المياه وتطرح قدرًا أقل من الجزيئات البلاستيكية في البيئة مقارنة بالألياف الاصطناعية.
- **ألّا نلوث المياه**، وأن نشارك في حملات تنظيفها متى استطعنا.

الهوامش

1. **بيانات عام 2020 في النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة** (المؤشر 6-4-2 لأهداف التنمية المستدامة والسكان)
2. **لبرنامج العالمي لتقييم المياه** (الأمم المتحدة)، *تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم لعام 2023: الشراكات والتعاون من أجل المياه*.
3. **منظمة الأغذية والزراعة**. 2022. *حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة: نظم على حافة الانهيار*. التقرير الأساسي. روما. https://doi.org/10.4060/cb9910en
4. **منظمة الأغذية والزراعة**. 2022. *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2022. نحو التحول الأزرق*. روما. https://doi.org/10.4060/cc0461en
5. **قاعدة البيانات الدولية للكوارث**. 2023. *The Emergency Events Database*. Brussels, CRED & Université catholique de Louvain. [ورد ذكره في 10 يوليو/تموز 2023] www.emdat.be
6. **Warren, R., Andrews, O., Brown, S., Colón-González, F.J., Forstenhäusler, N., Gernaat, D.E.H.J., Goodwin, P. et al**. .2022. Quantifying risks avoided by limiting global warming to 1.5 or 2 °C above pre-industrial levels. *Climatic Change*, 172, Article 39. http://dx.doi.org/10.1007/s10584-021-03277-9
7. **Corcoran, E., Nellemann, C., Baker, E., Bos, R., Osborn, D. & Savelli, H. (eds).** 2010. *Sick Water? The central role of wastewater management in sustainable development. A Rapid Response Assessment*. n.p., UNEP, UN-HABITAT & GRID-Arendal. https://gridarendal-website-live.s3.amazonaws.com/production/documents/:s_document/208/original/SickWater_screen.pdf?1486721310
8. *UN World Water Development Report 2012: Managing Water under Uncertainty and Risk*. Paris. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000215644. 2013. **لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية**
9. *Wastewater Management: A UN-Water Analytical Brief*. UN-Water www.unwater.org/publications/wastewater-management-un-water-analytical-brief .2015. **لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية**
10. *The human cost of disasters: an overview of the last 20 years (2000-2019)*. 2020. **مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث** www.undrr.org/publication/human-cost-disasters-overview-last-20-years-2000-2019
11. **Burek, P., Satoh, Y., Fischer, G., Kahil, M. T., Scherzer, A., Tramberend, S., Nava, L. F., et al.**.2016. *Water Futures and Solution: Fast Track Initiative* (التقرير النهائي). وثيقة عمل صادرة عن المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية. لكسمبرغ، النمسا، المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية.
12. *Global Wetland Outlook: State of the World's Wetlands and their Services to People*. 2018. **اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية (رامسار)**. غلاند، سويسرا.
13. *Global food losses and food waste – Extent, causes and prevention*. 2011. **منظمة الأغذية والزراعة**. روما. www.fao.org/sustainable-food-value-chains/library/details/en/c/266053/

16 أكتوبر / تشرين الأول 2023

يوم الأغذية العالمي

إنّ العمل الجماعي بين أكثر من 150 بلد حول العالم هو ما يجعل يوم الأغذية العالمي أحد أكثر الأيام المحتفى بها في تقويم الأمم المتحدة. إذ تجمع مئات الفعاليات وأنشطة التوعية بين الحكومات والأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجمهور، بما في ذلك العديد من الشباب. وهي تعزز التوعية بالجوع على مستوى العالم وتحفز على العمل من أجل مستقبل الغذاء والإنسان وكوكب الأرض.

ويسلّط يوم الأغذية العالمي لعام 2023 الضوء على المياه بصفتها أساس الحياة والغذاء. وتهدف هذه الحملة إلى توعية العالم بأهمية ترشيد إدارة المياه، لأنّ وفرة هذا المورد الثمين مهددة بالتقلّص بسبب النمو السكاني السريع والتوسع الحضري والتنمية الاقتصادية وتغير المناخ.

وقد حان الوقت لكي نعمل معًا ونبني مستقبلًا أفضل وأكثر استدامة للجميع. فليكن **#يوم_الأغذية_العالمي يومكم** أنتم. شاركوا في النداء من خلال تنظيم حدث أو نشاط وعرّفوا الآخرين على ما تقومون به من أفعال.

#يوم_الأغذية_العالمي
#أبطال_الأغذية
fao.org/world-food-day

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla
00153 روما، إيطاليا

CC6758AR/1/10.23, last updated 10/10/2023
© منظمة الأغذية والزراعة، 2023

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب الترخيص، نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية CC BY-NC- SA 3.0 IGO